



قضايا الثأرفي المجتمع اليمني

د. عباس محمد الوجيعة

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2012

بسم الله الرحمن الرحيم

قضايا الثأر في المجتمع اليمني
(دراسة فقهية على ضوء الشريعة الإسلامية)

د/ عباس محمد الوجيه

—
خلاصة البحث

هذا البحث المتواضع ناقشت فيه قضية الثارات القبلية الموجودة في اليمن والتي صارت من القضايا المستعصية منذ عشرات السنين وحاولت أن أبين موقف الشريعة الإسلامية في محاربتها للعصبية والطائفية وكل النعرات الجاهلية.

وأن نظرة الإسلام إلى الجنايات والجرائم المختلفة هي نظرة عادلة وحازمة، فقد جاء الإسلام بأنواع من المعالجات للمشاكل الفردية والجماعية، التي قد تؤدي إلى إزهاق الأرواح وهتك الأعراض ونهب الأموال، وذكرت بعض أسباب الثارات القبلية وأثارها في حياة الفرد والمجتمع وماهي المهام والواجبات في محاربة هذه الثارات الجاهلية، والأمراض الاجتماعية الخطيرة، وبينت اهتمام الإسلام بالمحافظة على النفس والعرض والمال وماهي العقوبات الرادعة التي واجه بها الجناة، وأن هذه الحدود الشرعية التي فرضها الإسلام إذا طبقت في حياة الناس، فسوف يعيش الفرد والمجتمع في ظلال الأمن والسكينة والطمأنينة.

وفي نهاية البحث ذكرت بعض الأسباب والنتائج والآثار التي توجد عند تفشي قضايا الثارات القبلية والعصبيات الجاهلية، وذكرت أن بعض هذه الأسباب المؤدية إلى ظهور الثارات، قد يكون السبب فيها هو الفرد والبيئة التي يعيش فيها.

وقد تكون الأسباب أحياناً مصدرها الحكومة والتساهل الموجود في بعض مؤسساتها وأرجو أن أكون قد وفقت في محتويات هذا البحث، وفي اختيار القضية التي ناقشتها.

والله حسبنا ونعم الوكيل

المقدمة : -

إن قضايا النّار الموجودة في كثير من المناطق اليمينية تعد من أهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الفرد والمجتمع والدولة.

فقد جعلت الغالبية في المجتمع يعيشون في حالة قلق وتوتر دائم وخوف وعدم اطمئنان في حياتهم المعيشية (0) لأن قضية النّارات تؤثر على أرزاقهم ودخلهم اليومي فالزراعة تُهَجَّر في بعض المناطق والوديان الخصبة نتيجة لشبح النّارات والانتقامات المحتملة في كل حين.

والأسواق الداخلية في القرى والمدن ينالها ذلك التأثير السيئ فقد لا يأمّن صاحب البادية من السفر إلى عاصمة المحافظة وقد يناله الانتقام من غرمائه.

وإذا تمّ التنقل والسفر فلا يتمّ إلا بالاستعداد الكامل بالأسلحة النارية وقد تكون الكارثة المرتقبة للانتقام في بعض الطريق قبل الوصول إلى المدينة أو المنطقة التي يريد الانتقال إليها.

أسباب اختيار الموضوع :-

رأيت أن يكون بحثي هذا مساهمة علمية كجزء من المساهمات التي تبحث في نظرة الشريعة الإسلامية إلى هذه القضايا ومعرفة الأسباب والنتائج المترتبة عليها والتي يعاني منها الجميع: حكومة وشعباً، وأن يكون بحثي تبليغ العامة بواجب من الواجبات الدينية التي تحافظ على الأرواح والأعراض وتحقق دماء المسلمين.

أهمية الموضوع :-

تظهر أهمية الموضوع من الآثار والنتائج السيئة والعواقب الوخيمة التي يعانيها المجتمع القبلي في كثير من المحافظات اليمينية ، حيث أن قضايا النّارات تعد من أخطر القضايا التي جعلت المجتمع يعيش حياة التنّاحر والقلق والفوضى.

وكلمة النّار مشتقة من قولهم: ثارت القتل أي قتلت فاتله، والنّار الذي لا يبقى على شيء حتى يدرك ثأره، يقال: ياثارات فلان أي ياقتلته (1)

وقد جعلت الموضوع في خمسة مباحث وهي كما يأتي :-

المبحث الأول : نظرة الإسلام إلى الولاءات القائمة على العصبية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : موقف الإسلام من العصبية والحمية الجاهلية.

المطلب الثاني : مفهوم بعض معاني الآيات الواردة في رد العدوان.

المطلب الثالث : الآثار الوخيمة للعصبية والطائفية والنعرات الجاهلية.

المبحث الثاني : نظرة الإسلام إلى قضايا الدماء والأعراض، وفيه ثلاثة مطالب :-

المطلب الأول : محافظة الإسلام على النفس والعرض والمال.

المطلب الثاني : العقوبات الشرعية والغرض منها.

المطلب الثالث : مزايا مشروعية القصاص من الجاني.

المبحث الثالث : الوعيد الوارد في النصوص الشرعية في قضايا الدماء وفيه مطلبان:

المطلب الأول : الآيات الواردة في القرآن الكريم.

المطلب الثاني : الأحاديث النبوية الواردة في السنة.

المبحث الرابع : المسؤولية الفردية للجاني في الشريعة الإسلامية، وفيه مطلبان :-
المطلب الأول : الجاني يتحمل جنايته.

المطلب الثاني : مشاركة العاقلة (العشيرة) الجاني.

المبحث الخامس : أسباب الثارات القبلية ونتائجها وأثارها، وفيه مطلبان :-

المطلب الأول : الأسباب الفردية والاجتماعية.

المطلب الثاني : الأسباب الحكومية.

وأرجو أن يكون هذا البحث مساهمة فعّالة للوصول إلى حلول ناجحة لاستئصال هذه الثارات الجاهلية والعصبيات القبلية.

وبالله الهداية والتوفيق والرشاد

المبحث الأول

نظرة الإسلام إلى الولاءات القائمة على العصبية

المطلب الأول

موقف الإسلام من العصبية والحمية الجاهلية

حارب الإسلام جميع الظواهر التي تعد من مخلفات الجاهلية، وتدعو إلى العصبية المذمومة للقبيلة أو الطائفة أو السلالة ، وجعل ولاء المسلم لله ورسوله والمؤمنين قبل كل الولاءات الضيقة.

قال تعالى : (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون، ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون) (2)

ومن معاني الولاء: (3) التأييد والنصرة والمحبة والطاعة والالتقياد هذه المعاني التي كانت أيام الجاهلية منصبه بكاملها لتأييد القبيلة أو العشيرة في الشر أو الخير.

صارت في ظل الإسلام موجهة للفرد والعشيرة في طريق الخير، وفي إطار الولاء لله ورسوله والمؤمنين. وتغيرت معاني النصر التي عرفت في الجاهلية (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) بتأييده ونصره في الشر والخير حتى وإن كان ظالماً إلى معاني أخرى ، أي ترده عن ظلمه وتبصره بخطئه وتحجزه عن غيه وضلاه ، كما جاء في الحديث الذي يرويه أنس بن مالك- رضي الله عنه- عن النبي صلى الله عليه وسلم- أنه قال : (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ، قيل يا رسول الله نصرته مظلوماً فكيف أنصره ظالماً قال تكفه عن الظلم ، فذاك نصرك إياه) (4)

وقد جعل الإسلام التعصب الأعمى للعشيرة والقبيلة من سمات الجاهلية وجعل هذه الحمية التي تنصر الشر وتحمي كحمية الجاهلية التي أشار إليها القرآن بقوله(إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية الجاهلية) (5)

ولا يجوز لمسلم أن يتخلق بأخلاق الجاهلية نصرَةً للعشيرة والقبيلة والسلالة. جاء في معاني هذه الآية في تفسير البحر المحيط (6) والحمية هي الأنفة ، يقال حميت عن كذا حميةً ، إذا أنفت عنه وداخلك عار وأنفة لفعله). وقال الشوكاني في تفسيره لمعنى الآية السابقة : الحمية الأنفة يقال فلان ذو حمية، أي ذو أنفة وغضب، أي جعلوها ثابتة راسخة في قلوبهم وحمية الجاهلية بدل من الحمية (أي اللفظ المكرر في الآية) قال مقاتل بن حيان ومقاتل بن سليمان، قال أهل مكة: قد قتلوا أبناءنا وإخواننا ويدخلون علينا منازلنا (أي يوم فتح مكة) فتحدث العرب أنهم قد دخلوا علينا على رغم أنفنا واللات والعزى لا يدخلونها علينا، فهذه الحمية هي حمية الجاهلية التي دخلت قلوبهم (7)

وهكذا نجد معاني هذه الآية (حمية الجاهلية) هي التي تؤدي إلى التعصب الأعمى للأسرة والعشيرة والطائفة والسلالة.

وتحت شعار حمية الجاهلية تشتعل الثارات القبلية والمعارك الحربية بين أبناء الدين الواحد والقبلة الواحدة والوطن الواحد، ويحدث هذا كله حين لا يحتكمون إلى شرع الله وهديه في كل ما يحدث بينهم من خلاف أو شقاق، بل يحكمون النفس والهوى والشيطان الذي يقودهم إلى الهاوية عن طريق الأخذ بالتأثر ومحو العار، ورد الصاع صاعين والقتل والعرض عن الفرد الواحد مجموعة من أفراد القبيلة المعادية وهذا ما يحدث في بلد الإيمان والحكمة، وذلك نتيجة ً للجهل بالدين وبتعاليم سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم القائل:

1- (ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من غضب

على عصبية) (8)

2- وفي حديث آخر: (من قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبية أو يدعو إلى عصبية أو

ينصر عصبية، فقتل فقتلته جاهلية) (9)

3- وقال صلى الله عليه وسلم: وقد سمع الأنصار يقولون ياللانصار والمهاجرين يقولون

يالمهاجرين (دعوها فإنها منتته) ثم قال ألا ما بال دعوى أهل الجاهلية، ألا ما بال دعوى

أهل الجاهلية) (10)

4- وقال صلى الله عليه وسلم (من دعا بدعوى الجاهلية فهو من جثي جهنم: قالوا يا رسول الله وإن صام وصلى قال: وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم)(11)

المطلب الثاني

مفهوم بعض معاني الآيات الواردة في رد العدوان

من الآيات التي يفهمها البعض خطأً ويجعلونها حجةً في الأخذ بالثأر والانتقام من الظالم أو الرد على المعتدي ما يأتي :

أولاً:- قول الله تعالى (ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً) (12) جاء في تفسير روح المعاني: (13) فلا يسرف أي الولي في القتل، فلا يتجاوز الحد المشروع فيه بأن يقتل اثنين مثلاً والقاتل واحد كعادة الجاهلية، فإنهم كانوا إذا قتل منهم واحد، قتلوا قاتله وقتلوا معه غيره. وقد أخرج البيهقي في سننه عن زيد بن أسلم: أن الناس في الجاهلية إذا قتل من ليس شريفاً لم يقتلوه به، وقتلوا شريفاً من قومه، فنهى عن ذلك).

وأخرج ابن جرير وغيره عن طلق بن حبيب أنه قال : لا يقتل غير قاتله، ولا يمثل به ، وقيل بأن يقتل القاتل والمشروع عليه الدية).

وقال : نص علماءنا أن من عله القصاص إذا قتله غير من له القصاص يقتص له منه ، ولا يفيد قول الولي أنا أمرته بذلك).

وجاء في ظلال القرآن : (14) والإسراف في القتل يكون بتجاوز القاتل إلى سواه ممن لاذنبت لهم ، كما يقع في الثأر الجاهلي الذي يؤخذ فيه الأباء والأخوة والأبناء والأقارب بغير ذنب ، إلا إنهم من أسرة القاتل).

وجاء في زاد المسير : (15) أن المراد بالإسراف في الآية خمة أقوال : -

أحدها : أن يقتل غير القاتل، قاله: ابن عباس والحسن 0

والثاني : أن يقتل اثنين بواحد، قاله: سعيد بن جبيرة .

والثالث : أن يقتل أشرف من الذي قتل ، قاله : ابن زيد.

والرابع : أن يمثل ، قاله: قتادة.

والخامس : أن يتولى هو قتل القاتل دون السلطان ، ذكره الزجاج.

وقد ذكر الشوكاني في فتح القدير : (16)

أن سبب نزول هذه الآية : فيما أخرجه ابن جرير وابن المنذر، عن الضحاك: أنها نزلت بمكة ونبي الله صلى الله عليه وسلم بها، وهو أول شيء نزل من القرآن في شأن القتل ، كان المشركون من أهل مكة يغتالون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال الله : من قتلتم من المشركين ، فلا يحملنكم قتله إياكم على أن تقتلوا له أباً أو أخاً أو واحداً من عشيرته وإن كانوا مشركين ، فلا تقتلوا إلا قاتلكم، وهذا قبل أن تنزل براءة، وقبل أن يؤمر بقتال المشركين .

فذلك قوله (فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً) أي لا تقتل غير قاتلك، وهي اليوم على ذلك الموضع من المسلمين ، لا يحل لهم أن يقتلوا إلا قاتلهم).

وإذا تتبعنا كثيرا من أقوال علماء التفسير والفقهاء ، نجدهم يجعلون القصاص حقا لولي المقتول ، ولكن لا يمكن استيفاءه إلا عن طريق القضاء الشرعي وسلطان الدولة ، إلا إن لم يكن هناك قضاء ولاسلطان للدولة على إقامة الحدود وتنفيذها وذلك تجنباً لزيادة الشقاق والخصام والقتال بين الأطراف المتنازعة التي تريد تنفيذ ماتراه وتهواه للانتقام والثأر من أعدائهم.

وكذلك يخطئ البعض في فهم الآية : (**فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم**) أنها على ظاهرها في كل أنواع الاعتداء ، وينسى مهمة الدولة والسلطان والقضاء الشرعي وحكمة وجودها من رد المظالم وإقامة الحدود وإرجاع الحقوق إلى أصحابها ، وإلا لكان حياة الناس فوضى وصراعاً وقتالاً لتحقيق المصالح والأهواء وإشباع الشهوات والرغبات.

ذكر الإمام الطبري : أن من معاني هذه الآية ، ضرورة الرجوع في المظالم إلى الحاكم والسلطان ، وأن لا يأخذ الناس حقوقهم بأيديهم ويعتدي بعضهم على بعض كما كان أهل الجاهلية.

وروي عن ابن عباس في تفسير الآية (**فمن اعتدى عليكم**) قال : هذا ونحوه نزل بمكة والمسلمون يومئذ قليل وليس لهم سلطان يقهر المشركين ، وكان المشركون يتعاطونهم بالثتم والأذى ، فأمر الله المسلمين من يجازي منهم أن يجازي بمثل ما أوتي إليه أو يصبر أو يعفو فهو أمثل ، فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وأعز الله سلطانه ، أمر المسلمين أن ينتهوا في مظالمهم إلى سلطانهم وأن لا يعدوا بعضهم على بعض كأهل الجاهلية (17)

وجاء في التفسير المنير : (18)

ثم أبان الله تعالى حكماً دائماً وسنةً مستقرةً ، وهو أن العدوان يقابل بمثله ، وما كان على سبيل القصاص (المعاملة بالمثل) فهو مأذون فيه ولكن مقابلة العدوان مقيدة بمبادئ الفضيلة والتقوى والمدنية والإنسانية ، فاتقوا الله ولا تظلموا ، وأخذوا أن تعتدوا ، والتزموا حدود العدل ودفع الضرر وإحقاق الحق والبقاء على المدنيات ومنافع الناس والترفع عن الانتصار للأهواء والشهوات وحظوظ النفس ، التي قد تتماهى في الغي والحقد والتوتر . (الطيش).

المطلب الثالث

الآثار الوخيمة للعصبية والطائفية و النعرات الجاهلية

هناك آثار سلبية متعددة تظهر عند ما تسود العصبية القبلية والانتماءات السلبية والنعرات الطائفية في حياة الناس أفراداً وجماعات ، ومن هذه النتائج والآثار السيئة ما يأتي : -

1- الانقسام الداخلي بين أفراد المجتمع الواحد الذي ينتمي إلى عقيدة التوحيد التي تأمر بالإتحاد وجمع الكلمة ، والاعتصام بحبل الله جميعاً قال تعالى (**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً**) (19)

فتعود أواصر الجاهلية القائمة على الحمية والتعصب المذموم هي المحكّمة في حياة الناس ، وهي الموجهة لتصرفات الأفراد والجماعات ، فمن أجل العصبية والطائفية والعنصرية يحيون ومن أجلها يناضلون ويقاتلون وعليها يموتون .

2- كثرة الولاءات والانتماءات المتعددة ، سواء في إطار الأسرة والعشيرة ، أو الطوائف القائمة على المذهبية أو السلبية والعنصرية أو الولاءات الحزبية الضيقة ، التي قد يعتنق بعضها النهج العلماني داخل المجتمع المسلم .

وبهذه الولاءات المتعددة، يفقد الناس الولاء العام الذي ينطوي تحته جميع أفراد المجتمع المسلم قال الله تعالى
(إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) (20)
وتضيق السمة الهامة التي وصف بها المؤمنون في قول الله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
بعض) (21)

3- ظهور الأحقاد والبغضاء وكثرة الشقاق والخلاف ، فيصير الناس يعيشون في مجتمع الكراهية، تحاول كل طائفة أو قبيلة أو جماعة أن تنال من الطائفة الأخرى ، تنسب إليه أنواع الاتهامات والأقويل والأكاذيب الباطلة وتحاك عليها أنواع المؤامرات نتيجة لدافع الحقد والبغضاء والحسد الذي يملأ قلوب كل طائفة ضد الأخرى.

4- انتشار الثارات والانتقامات السريعة لمجرد وجود أبسط خلاف بين هذه العشائر أو الطوائف، لأن القلوب في حالة غليان مستمر لعشرات من السنين ظهرت فيها المهارات الكلامية والاتهامات من كل طائفة ضد الأخرى، وبهذا تسيل الدماء وتهتك الأعراض وتتهب الأموال، ويحدث ما لا يحمد عقباه من المحن والمآسي والشرور والفتن، وتصير حياة الناس لاتطاق، ويظهر كل هذا خاصة حين غياب سلطان الدولة والقضاء العادل، الذي يؤدي إلى كثرة القضايا والمنازعات، دون وجود حلول عادلة.

5- تطور هذه الثارات أحيانا إلى تطهير عرقي وطائفي بين هذه الجماعات القائمة على الخلافات المذهبية والعصبية القبلية والانتماءات الضيقة، فتحل الكارثة في المجتمع وتسيل الدماء وتتناثر الأشلاء هنا وهناك، وكل هذا نتيجة لتقديم الولاء العشائري أو المذهبي والطائفي، ونسيان الولاء الرباني الديني الذي يوحد الناس ويجمعهم، ويزيل الخلاف والشقاق بينهم.

المبحث الثاني

نظرة الإسلام إلى قضايا الدماء والأعراض والأموال

المطلب الأول

محافظة الإسلام على النفس والعرض والمال

جعل الإسلام هذه الأشياء من الكليات الخمس أو الضروريات الخمس في حياة الإنسان ، وهي المحافظة على الدين والنفس والعقل والمال والعرض والنسل وفرض عقوبات للحفاظ عليها (22)، فللمحافظة على نفس الإنسان شرع أحكاماً تحمي هذه النفس وترعاها من كل أذى في مراحل حياتها المختلفة ، فجعل أحكاماً للجروح التي يجنى عليها نتيجة لأي اعتداء خارجي ، وجعل في أنواع منها القصاص من الجاني وأنواع أخرى التعويض المالي (الدية أو الأرش) (23).

وجعل أحكاماً ً للقتل الخطأ والعمد وشبه العمد، مفصلةً بأدق تفصيل في كتب الفقه الإسلامي، وفرض عقوبات لسائر الحدود الشرعية، فمنها ما يكون حقاً لله تعالى، ومنها ما يكون حقاً للفرد والجماعة، فما كان حقاً لله: فلا يقبل الإسقاط والعفو من الأفراد والغرض من هذه العقوبات رفع الفساد عن الناس وتحقيق السلامة والصيانة لهم.

وتمتاز العقوبات المقررة لجرائم الحدود بثلاث ميزات ، وهي ما يأتي : -

أ- إن هذه العقوبات وضعت لتأديب الجاني وزجره عن الجريمة ، وليس فيها مجال لوضع شخصية الجاني موضع الاعتبار عند توقيع العقوبة.

ب- إن هذه العقوبات تعد ذات حد واحد، وإن كان فيها ما هو بطبيعته ذو حدين، لأنها عقوبات مقدرة معينة، ولأنها عقوبات لازمة فلا يستطيع القاضي أن ينقص منها أو يزيد فيها، كما أنه لا يستطيع أن يستبدل بها غيرها.

ج- إن هذه العقوبات جميعاً وضعت على أساس محاربة الدوافع التي تدعو للجريمة ، بالدوافع التي تصرف عنها، أي أن هذه العقوبات وضعت على أساس متين من علم النفس. (24)

وللمحافظة على عرض الإنسان ونسله، فرض الإسلام آداباً وأحكاماً، في كل ما يتصل بنزاهة عرض الإنسان وطهارة نسله من كل الشكوك والتهم التي تنال عرض الإنسان وشرفه أو تشوه نسبه القريب أو البعيد للأبأء أو الأبناء.

فجعل حد القذف وحد الزاني المحصن وغير المحصن ، وغيرها من التعزيرات التي تضمن الحفاظ على عرض الإنسان ونسله.

وهكذا في الحفاظ على مال الإنسان جعل حد السرقة وحد الحراية وقطع الطريق وأحكام الغصب والنهب وغيرها من الجرائم التي تعبت بالمال الخاص والعام.

ومادام أن الإسلام قد حافظ على نفس الإنسان وعرضه وماله ، فلا حاجة إلى قيام الثارات والانتقامات السريعة المتهورة ، في حالة حدوث انتقاص في مال الإنسان أو عرضه وشخصه، بل يجب الاحتكام إلى الشرع العادل.

المطلب الثاني

العقوبات الشرعية والغرض منها

العقوبة :هي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع (25) واسم العقوبة مشتق من العقاب، ولا يكون العاقب عقاباً إذا كان موسوماً بالرخاوة والضعف، والعقاب الناجح هو ذلك الذي ينتصر على الجريمة،

وليس ذلك الذي تنتصر عليه الجريمة، والعبرة بالعقوبة المناسبة والفعالة في مقاومة الجريمة.(26)

والغرض من العقوبات الشرعية، هو إصلاح حال البشر وحمايتهم من الشرور والمفاسد، وإنقاذهم من الجهالة والضلال، وكفهم عن المعاصي والآثام، ودفعهم إلى الطاعات والقربات، ولما كان الغرض من العقوبة هو

إصلاح الأفراد وحماية الجماعة وصيانة نظامها، فقد وجب أن تقوم العقوبة على أصول تحقق هذا الغرض، ومنها ما يأتي: -

- 1- أن تكون العقوبة تمنع الكافة عن الجريمة قبل وقوعها فإذا ما وقعت الجريمة كانت العقوبة، بحيث تؤدب الجاني على جنايته، وتزجر غيره عن التشبه به، وسلوك طريقه.
 - 2- إن حد العقوبة هو حاجة الجماعة ومصالحتها، فإذا اقتضت مصلحة الجماعة التشديد، شددت العقوبة، وإذا اقتضت مصلحة الجماعة التخفيف خففت العقوبة، فلا يصح أن تزيد العقوبة أو تقل عن حاجة الجماعة.
 - 3- إذا اقتضت حماية الجماعة من شر المجرم استئصاله من الجماعة أو حبس شره عنها، وجب أن تكون العقوبة هي قتل المجرم أو حبسه عن الجماعة حتى يموت، ما لم يتب أو يصلح حاله، ويؤمن شره.
 - 4- إن كل عقوبة تؤدي لإصلاح الأفراد وحماية الجماعة هي عقوبة مشروعة، فلا ينبغي الاقتصار على عقوبات معينه دون غيرها.
 - 5- إن تأديب المجرم ليس معناه الانتقام منه، وإنما استئصاله والعقوبات على اختلاف أنواعها تتفق كما يقول بعض الفقهاء في أنها تأديب وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب. (27)
- ويجب أن تكون العقوبة غير خارجة عن دائرة الإسلام، وأن تكون في حدود ثلاثة لا تتجاوزها وهي كما يأتي:-
- أ- أن تكون متناسبة مع الجرم ما أمكن، وأن تكون بشكل عام رادعة وألاً تكون متجاوزة حد الاعتدال، فلا يعاقب على الجرم الصغير بالعقاب الكبير، وأن تكون العقوبة في أضيق دائرة؛ لأن العقوبة في الإصلاح الاجتماعي، كالدواء لا يؤخذ منه إلا بقدر.
 - ب- ألا يكون السبيل إلى تحقيق العقوبة نشر التجسس بين الناس فإذا استتريت الجريمة التي لاتضر أمن الدولة، لا يحاول الكشف عنها، إلا إذا ترتب على إخفائها ضياع حق الإنسان، لأن مضره التجسس أشد من مضره الجريمة نفسها، ويؤدي إلى ضرر خطير في الجماعة فتضعف الثقة بين الناس ويفتح فيه باب الكيد والكذب.
 - ج- أن تكون العقوبة على المعاصي بأقل قدر يدفع الفساد، لأن العقوبة في ذاتها أذى نزل بالجاني، وضرر يلحقه، والإسلام أرشد أن يدفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر. (28)

المطلب الثالث

مزايا مشروعية القصاص من الجاني

للقصاص مزايا عديدة لاتوجد في غيره من العقوبات، سواء كان القصاص في النفس أو الجراح، ومن هذه المزايا ما يأتي:

- 1- يعد القصاص جزاءً وفاقاً للجريمة، فالجريمة اعتداء متعمد على النفس، فتكون العدالة أن يؤخذ بمثل فعله، ولا يعاقب المجرم غليظ القلب بما لا يساوي جريمته، وليس من المعقول أن نفكر في الرحمة بالجاني ولا نفكر في ألم المجني عليه أو أوليه.
- 2- إن القصاص يلقي في نفس الجاني عند همه ارتكاب الجريمة خوفاً من الجزاء الذي ينتظره، وأن ذلك الإحساس إذا قوي قد يزجره من الجريمة وإذا ارتكبها ونزل به القصاص لا يستطيع أن يقول أن ذلك ظلم لأنه حكم الله وهو أعدل الحاكمين. (29)

- 3- إن القصاص يشفي غيظ المجني عليه، ولا يشفيه سجن مهما يكن مقداره، بل يشفيه أن يتمكن من أن يصنع بالجاني مثل ما صنع به أو وليه، وشفاء غيظ المجني عليه أمر لا بد منه. (30)
- 4- في القصاص حياة للأفراد والجماعة والإنسانية جمعاء، ولا يعي هذا القصد الحكيم إلا ذو الألباب والبصائر المتفكرين في معاني الآيات (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب). (31)
- 5- القصاص جاء في الأديان جميعاً قبل الإسلام، لأن فيه العدالة التي لا يمكن أن يتصور العقل أمثل منها، وفيه مزايا كثيرة لاتوجد في عقوبة الحبس أو نحوه من العقوبات.
- 6- لولا القصاص لأهلك الناس بعضهم بعضاً، فكان القصاص دفعاً لمفسدة التعدي على الدماء بالجناية والاستيفاء بقتل غير القاتل، وقد قالت العرب في جاهليتها (القتل أنفى للقتل، ويسفك الدماء تحقن الدماء) والقصاص طهرة للمقتول وحياة للنوع الإنساني، وتشفي للمظلوم وعدل بين القاتل والمقتول، ومساواة بين العقوبة والجريمة. (32)
- قال فضيلة: الشيخ /محمود شلتوت (لم تكن الشريعة الإسلامية فيما وضعت من عقوبات، إلا كطبيب حاذق، رأى بعد بذل غاية واسعة في العلاج، أن سلامة المريض وإنقاذه تستدعي بتر الأعضاء فيسلم المريض، أو كزبان ماهر، رأى أن إنقاذ السفينة من الغرق يستدعي إلقاء بعض الأمتعة في البحر فتتجو السفينة ومن فيها. (33)

المبحث الثالث

الوعيد الوارد في النصوص الشرعية في قضايا الدماء

المطلب الأول

الآيات الواردة في القرآن الكريم

قال الله تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) (34)

وقال تعالى : (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا) (35)

قال ابن كثير رحمه الله في قول الله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا) هذا تهديد شديد ووعد أكيد لمن تعاطى هذا الذنب العظيم الذي هو مقرون بالشرك بالله في أكثر من آية، وأن هذه الآية هي آخر ما نزل في أحكام القتل فلم ينسخها شيء.

وكان ابن عباس يرى أنه لا توبة لقاتل المؤمن عمدا، وروى عنه أنه سئل عن قول الله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا) فقال: إن الرجل إذا عرف الإسلام وشرائع الإسلام، ثم قتل مؤمنا متعمدا، فجزاؤه جهنم ولا توبة له)، وممن ذهب إلى أنه لا توبة له من السلف: زيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وأبو أسامة بن عبد الرحمن، وعبيد بن عمير والحسن وقتادة والضحاك بن مزاحم (36)

وجاء في صفوة التفاسير: (37) في معنى الآية السابقة: أي ومن يقدم على قتل مؤمن عالما بإيمانه متعمداً لقتله، فجزاؤه جهنم مخلداً فيها على الدوام، وهذا محمول عند الجمهور على من إستحل قتل المؤمن، كما قال ابن عباس، لأنه باستحلال القتل يصبح كافرا (وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) أي وبيناله السخط الشديد من الله والطرد من رحمته، والعذاب الشديد في الآخرة، وذكر أن القتل العمد من أعظم الجرائم في نظر الإسلام، ولهذا كانت عاقبته في غاية التغليب والتشديد، وجاء في أيسر التفاسير: (38) قال: ذكر تعالى في الآية الأولى: أنه لا ينبغي لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا في حال الخطاء، أما في حال العمد فلا يكون ذلك منه، ولا يتأتى له وهو مؤمن، لأن الإيمان نور يكشف عن مدى قبح جريمة قتل المؤمن وما وراءها من غضب الله تعالى وعذابه)، وذكر أن الكفارة لا تغني عن قاتل العمد شيئا، لما قضى الله تعالى باللعن والخلود في جهنم، وجاء في الأساس في التفسير: (39) (وخلص الحق في هذا الموضوع (أي القتل العمد) أن من قتل مؤمنا قاصداً لأنه مؤمن ، أو قتل مؤمنا مستحلا قتله بلا شبهة معتبرة شرعاً، فهو كافر وجزاؤه الخلود الأبدي في النار أما من قتل مؤمنا عمداً غير مستحل فهو مؤمن ويستحق المقام الطويل في جهنم إلا أن يعفو الله عنه).

المطلب الثاني

الأحاديث النبوية الواردة في السنة

- وردت أحاديث عديدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - توضح حرمة دم المسلم وعرضه وماله، و منها المتعلقة بالدماء وحرمتها، وهي : على النحو الآتي:-
- 1- قال صلى الله عليه وسلم (من أغان على قتل مسلم مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله) (40)
 - 2- وقال صلى الله عليه وسلم (لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مؤمن) (41)
 - 3- وقال صلى الله عليه وسلم (أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء) (42)

- 4- وقال صلى الله عليه وسلم (لو اجتمع أهل السموات والأرض على قتل رجل مسلم لأكبهم الله في النار) (43)
- 5- وقال صلى الله عليه وسلم (كل ذنب عسى الله أن يغفره، إلا الرجل يموت كافراً، أو الرجل يقتل مؤمناً متعمداً) (44)
- 6- وقال صلى الله عليه وسلم (اجتنبوا السبع الموبقات، قيل : يا رسول الله وما هن ؟ قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق) (45)
- 7- وقال صلى الله عليه وسلم (لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً) (46)
- 8- وقال صلى الله عليه وسلم (قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا) (47)
- 9- روى عبد الله ابن عمر قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالكعبة، ويقول ما أطيبك وما أطيب ريحك ما أعظمك وما أعظم حرمتك والذي نفسي بيده، لحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرمتك: ماله ودمه) (48)
- 10 - وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه سأله سائل، فقال يا أبا العباس: هل للقاتل من توبة ؟ فقال ابن عباس كما لمعجب من شأنه، ماذا تقول: فأعاد عليه مسألته، فقال ماذا تقول مرتين أو ثلاثاً، قال ابن عباس: سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول: (يأتي المقتول متعلقاً رأسه بإحدى يديه، متلبياً قاتله باليد الأخرى تشخب أوداجه دماً حتى يأتي به العرش، فيقول المقتول لرب العالمين: هذا قتلني، فيقول الله عزوجل للقاتل: تعست، ويذهب به إلى النار) (49)

المبحث الرابع

المسئولية الفردية للجناة في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول

الجاني يتحمل جنايته

وردت آيات متعددة في القرآن الكريم توضح المسئولية الفردية للشخص في كل جرائمه وأوزاره، وكل ما يكتسبه من أعمال والنتائج المترتبة على هذه الأعمال سيئها وحسنها، فإذا أحسن الإنسان فلنفسه، وإذا أساء فعليها ، ولا تتحمل أي نفس وزر الأخرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، مهما كانت درجة القرابة بينهما،

ومن هذه الآيات الكثيرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما يأتي :-

1- قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ، ولا تزر وازرة وزر أخرى) (50)

2- وقال الله تعالى : (ولا تزر ، وازرة ، وزر ، أخرى) (51)

3- وقال الله تعالى : (كل إمريء ، بما كسب رهين) (52)

4- وقال الله تعالى (لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت) (53)

5- وقال الله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) (54)

6- وقال الله تعالى (ومن يكسب إثماً ، فإنما يكسبه على نفسه) (55)

جاء في أحكام القرآن: للجصاص : (56) عن معنى الآية (ولا تزر وازرة وزر أخرى)، أن للوزر معنيين:

أحدهما: الثقل، وهو المراد هنا، يقال: وزره يزره: إذا حمل ثقله، والثاني: الذنب، وهو المراد هنا. (57)

والمعنى لا تتحمل نفس مذنبه عقوبة الأخرى، وإنما تؤخذ كل نفس بجريرتها التي اكتسبتها، كما قال تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت).

وقد وفد أبو رمثة، رفاة بن يثربي التميمي مع ابنه، على النبي صلى الله عليه وسلم فقال (أما إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه) (58)

وهذا إنما بينه لهم رداً على اعتقادهم في الجاهلية من مؤاخذه الرجل بإبنيه وبأبيه وبجريدة حليفه، وهذا حكم من الله تعالى نافذ في الدنيا والآخرة، وهو ألا يؤخذ أحد بجرم أحد، وجاء في أحكام القرآن: للجصاص: (59) في قول الله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) سورة البقرة / 286 قال: هو مثل قوله تعالى (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) سورة الأنعام / 164 وقوله (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى)، سورة النجم / 40 وفيه الدلالة على أن كل أحد من المكلفين: أفعاله متعلقة به دون غيره، وإن أحداً لا يجوز تصرفه على غيره، ولا يؤخذ بجريدة سواه، وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: لأبي رمثة: حين رآه مع ابنه، فقال (هذا ابنك، قال نعم، قال: إنك لا تجني عليه ولا يجني عليك)، وقال صلى الله عليه وسلم (لا يؤخذ أحد بجريدة أبيه ولا بجريدة أخيه) (60) فهذا هو العدل الذي لا يجوز في العقول غيره.

المطلب الثاني

مشاركة العاقلة (العشيرة) الجاني

جاءت أحكام خاصة في الشريعة الإسلامية تجعل (العاقلة) وهم العصبة الذكور من جهة الأب، مشاركة في الغرامة التي يتحملها الجاني خطأ لاعتماداً وذلك تخفيفاً عن الحمل الذي وقع على الجاني بسبب خطئه في الجناية على النفس أو ما دونها، كالجراحات المختلفة.

وكذلك تأديباً للجماعة في تقصيرها عن تأديب السفهاء والجهال في موطنها الذي تعيش فيه، وعدم أمرهم بالمعروف ونهيبهم عن المنكر، وخاصة الأقربين من الأهل والأولياء من الأرحام وقد وضحه حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (مثل القوائم في حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم إستهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا لو أنا خرقنا في

نصيبنا خرقاً ولم نُؤذ من فوقنا فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً)
(61)

قال الفقهاء الشافعية في تخفيف الدية للقتل الخطأ وجعلها على العاقلة (أن القتل الخطأ وقع بغير قصد، ولم يكن مراداً للقاتل، فلذلك ناسب أن تخفف الدية فيه، ولا يكلف المخطيء ما يكلفه المتعدي الذي باشر القتل عمداً وعدواناً وكان من الحكمة في القتل الخطأ أن يواسي الجاني الأقربون من عصبته الذين يسمون بالعاقلة ويحملون عنه هذا الغرم الموجع، ويكفيه هو ما يحمله من الكفارة، وهي عتق رقبة مؤمنة أو يصوم شهرين متتابعين (62) و في الفقه الإسلامي وأدلته: (يتحمل القاتل جزءاً من الدية مع العاقلة لأنه هو المطالب أصالة بجريرة فعله، ودور العاقلة تابع، فهو مطالب بحفظ نفسه من ارتكاب الجرائم وعاقلته مطالبة أيضاً بحفظه من الجريمة فإذا لم يحفظوا فرطوا، والتفريط منهم ذنب، والقاتل يعتمد على مناصرة عاقلته وحمایتها له، فتشاركه في تحمل تبعة المسؤولية، لا أنها تستقل بتحملها عنه)(63)

ونظام العاقلة مستثنى من القاعدة العامة في تحمل كل مخطأ وزر نفسه، والسبب في هذا الاستثناء، هو مواساة القاتل ومناصرتة وإعانتة والتخفيف عنه ودعم أواصر المحبة والألفة والإصلاح بين أفراد الأسرة والعشيرة، والحفاظ على حقوق المجني عليه، حتى لا تذهب الجناية عليه هدرًا إذا كان القاتل فقيراً، فكان في ذلك النظام عدالة ومساواة في المجتمع، حتى لا يحرم أحد من التعويض بسبب فقر الجاني، ثم إن هذا النظام فيه تقدير للباعث الذي يشاهد عند القاتل، إذ لولا استنصاره بأسرته واعتماده على قوتهم، لما صدرت منه هذه الأفعال المنهورة، ولذا اعتبر الفقه الإسلامي أن الجناية الواقعة منسوبة ً ً ضمناً إلى كل فرد من أفراد العاقلة، فأوجب الدية عليهم جميعاً.(64)

المبحث الخامس

أسباب الثارات القبلية ونتائجها وأثارها

المطلب الأول

الأسباب الفردية والاجتماعية

1- الجهل المخيم على الفرد الذي يعيش في بيئة قبلية متعصبة لاتهمم بالتعليم والتنوير للعقول من ظلام الجهل ، وكثير من المناطق القبلية التي تكثر فيها مشاكل الثأر وقطع الطريق يغلب على أفرادها الأمية، فيسود فيهم قانون الغاب، والغلبة فيه للأقوى حميةً وعصبيةً وكثرةً وغلبةً قبليةً ً ، وكل هذا من أسباب الجهل والأمية.

- 2- قلة الوازع الديني، أي تقوى الله وخشيته وعدم اليقين بالوقوف بين يديه والمحاسبة على ما قدم الإنسان وأخره، وأعلن وأسر، وذلك نتيجة للجهل بالدين عقيدةً وعبادةً، وخلقاً وشريعةً.
- 3- البيئة التي تغطي عليها الأنفة والحمية الجاهلية، وحب الانتقام والثأر، في أدنى مظلمة ينالها الفرد في جسمه أو عرضه أو ماله، فتثور الحمية والعصبية كالنار في الهشيم، وتغلي في الرؤوس كغلي الحميم لمجرد أي خلاف بين شخصين.
- 4- حمل السلاح بصورة مستمرة، سواء السلاح الأبيض أو الناري وجعل حمله شارةً وميزةً، تدل على الرجولة والعجب والخيلاء، فصار السلاح يرافق الفرد في ليله ونهاره وفي سلمه وحربه، فحين حدوث أي خلاف يشهر السلاح الأبيض في لمح البصر، ويتبعه السلاح الناري بالأثر، فتكون الكارثة في أشع الصور.
- 5- تحسن الدخل المادي والحالة المعيشية لدى بعض الأفراد تجعلهم يندرجون تحت قول الله تعالى: (كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى) (65) فوجود الدخل المادي، من زراعة أو ثروة حيوانية أو ما يتحصل بعض أفراد القبيلة من أموال يرسلها أفرادها المغتربون، كل هذه الأسباب تجعل الفرد يستهويه الشيطان والهوى، فيقبل على شراء أنواع الأسلحة والذخائر، لمواجهة المشاكل القبلية الناتجة عن الثارات مع القبائل المجاورة، أو إثارة قضية حدود أو مصالح تجمعهما.
- 6- إهمال واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أوساط هذه القبائل، فقد تبدأ المشكلة بسيطة، ويمكن ردع المعتدي فيها، وقد تكون بين شخصين، فيطول الشر حتى ينال الأسرتين وكل هذا راجع إلى إهمال الواجب الشرعي الذي أرشد إليه القرآن الكريم: (ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) (66)
- 7- إهمال مبدأ التصالح الذي أشار إليه القرآن الكريم بقوله (وإن طائفتان من المؤمنين إقتلتا فأصلحوا بينهما) (67) وعدم وجود مبادرات من رجال العلم وأهل الحل والعقد من شيوخ العشائر بإحتواء المشكلة في بدايتها قبل أن يتفاقم الأمر والتوصل إلى حل عادل بين الطرفين أو إجبارهم لطرح القضية أمام المحكمة.
- 8- تراكم قضايا الثأر وجذورها التاريخية يزيد لها ضرراً وتعقيداً فقد يكون القتل لفرد بين قبيلتين قبل أكثر من مائة وخمسين عاماً ويتدرج الشر خلال تلك السنوات الطوال، إلى أن يبلغ القتل من كل قبيلة سبعين أو ثمانين فرداً، وتريد القبيلة التي لها نقص في عدد الأفراد الوفاء من القبيلة الأخرى ولكن عن طريق الثأر القبلي والحمية الجاهلية.
- وهكذا يظل الجميع في حياة التوتر والقلق والخوف الدائم والاستعداد للانتقام من العدو المرتقب في ليل أو نهار.

المطلب الثاني

الأسباب الحكومية

- 1- تقصير الدولة في نشر الوعي الديني القائم على تقوى الله وخشيته والخوف من عقابه في الدنيا والآخرة، وخاصة في قضايا الدماء وهتك الأعراض وقطع الطريق وإتلاف الغروس والثمار، والسعي في الأرض بأنواع الفساد، وما أكثر ما يحدث هذا في كثير من المناطق وخاصة المشهورة بالجهل بالدين والتي ينتشر فيها حمل السلاح بصورة دائمة.

2- الإهمال في إقامة الحدود الشرعية بصورة عامه، لأن كل حد شرعه الله ، له آثار على الحدود والعقوبات الأخرى، فإذا لم ينفذ الحد لقطع يد السارق، فقد تتطور القضايا في حياة الناس، فيضطر المجني عليه إلى قتل هذا السارق، مادام أنه يعلم يقيناً أن لن ينفذ فيه الحد، ولن يناله العقاب إذا رفع قضيته إلى الدولة، التي تبقى هذا السارق في السجن فترة من الزمن ولا تنفذ فيه حكم الشرع، حياءً من هيئات حقوق الإنسان الغربية التي تعتبر عقوبة قطع يد السارق من العقوبات البشعة، وبعد فترة من الزمن قديخرج من السجن بأساليب متعددة، أو بعفو عام في أحد الأعياد الدينية أو الوطنية، ولو يعلم كل قاتل أنه لا يستطيع الفرار من وجه العدالة وأنه لابد أن ينفذ فيه القصاص الشرعي لما أقدم على جريمته، وبهذا تتحقق الحكمة من تشريع القصاص (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب) (68)

3- عدم تنفيذ مبدأ التصالح بين الأطراف المتنازعة، الذي أشار إليه القرآن الكريم بقوله: (وإن طانفتان من المؤمنين إقتلتوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) (69) ولو رفعت الدولة هذا الشعار الواضح من الآية ونفذته بحذافيره وسخرت سائر الجهود للدولة لتحقيقه في حياة المجتمع فسوف تحل كثير من القضايا المستعصية الناتجة عن الثارات القبلية.

4- عدم إلزام أطراف الخصومات في بعض القبائل برفع قضاياهم إلى المحكمة المختصة وترك الحبل على الغارب لبعض وجهاء وشيوخ القبائل للتصدي لهذه الخصومات وإصدار أحكام عرفيه فيها، لامت إلى الشريعة الإسلامية بصله، بل هي إلى أحكام الطاغوت أقرب، لأن هذه الأحكام يقتبسونها من نصوص عرفيه تنسب إلى بعض الوجهاء الغابرين، وهكذا سارت بعض القبائل على أعرافها الجاهلية جيلا بعد جيل في العهد الملكي والجمهوري، دون أي تكبر على ذلك، وهذا ماجعل قضايا الثار في ازدياد مستمر.

5- التلاعب الموجود في بعض المحاكم وتطويل القضايا وانتشار الرشوة، تعتبر من المسببات الرئيسية لاستمرار قضايا الثارات القبلية، فيظن أطراف النزاع أحيانا أن القضية إذا رفعت إلى المحكمة سوف تضيع الحقوق التي يستحقونها من الجناة عليهم، وهذا مايدعوهم إلى أخذ الحق بأيديهم والانتقام من الجناة بأي أسلوب كان شرعي أو غير شرعي.

6- رغبة بعض الحكومات التي استولت على السلطة، قبل الثورة وبعدها في إيجاد أنواع من الفرقة والتمزق في أوساط بعض القبائل أخذاً بسياسة (فرق تسد) فحيناً تقوم بالدعم والتشجيع المادي والمعنوي لهذه القبيلة على الأخرى، لغرض إيجاد أهداف وغايات سياسيه في بعض المناطق وتنفيذ مخططات طويلة المدى، وأخيرا قد ينقلب السحر على الساحر، فيصير الصديق بالأمس هو عدو اليوم وعدو الأمس صديق اليوم، أوتتحد الأطراف المتنازعة في ما بينها ضد السياسة التي تسعى إلى التفرق والتمزق والشتات داخل الشعب الواحد.

7- فساد السلطة القضائية، وعدم إنصاف المظلوم ورد الجاني عن غيه وضلاله وبصلاح القضاء واستقلاله والاحتكام إلى الشرع الإسلامي كل خير وصلاح.

حاولت في هذا البحث المتواضع أن أناقش قضية الثارات القبلية الموجودة في بلدنا الحبيب، والتي صارت من القضايا المستعصية لدى المواطنين والدولة منذ عشرات السنين، وبينت موقف الشريعة الإسلامية في محاربتها للعصبية والطائفية وكل النعرات الجاهلية، وأن نظرة الإسلام إلى الجنايات والجرائم المختلفة هي نظرة عادلة وحازمة، فقد جاء في الإسلام الشيء الكثير من أنواع المعالجات للمشاكل الفردية والجماعية التي قد تؤدي إلى إزهاق الأرواح وهتك الأعراض وسلب الأموال، وأن الخطأ يتحملة الجاني لأسرته وعشيرته، وأنه لا تترز وأزره وأخرى، ولا تكسب كل نفس إلا عليها من خير أو شر، فلا يجوز الانتقام من أقرباء الجاني أو قبيلته أخذاً بالثارات الجاهلية التي حاربها الإسلام.

وذكرت بعض أسباب الثارات القبلية وأثارها في حياة الفرد والمجتمع وماهي المهام والواجبات في محاربة هذه الثارات الجاهلية، والأمراض الاجتماعية الخطيرة على الفرد والمجتمع، وبينت اهتمام الإسلام الكبير بالمحافظة على النفس والعرض والمال وماهي العقوبات الرادعة التي واجه بها كل المستهترين من الجناة على الضروريات الخمس في حياة الإنسان، وأن هذه الحدود الشرعية التي فرضها الإسلام إذا طبقت في حياة الناس، فسيعيش الفرد والمجتمع في ظلال الأمن والإيمان والسلامة والإسلام، والفوز بنعيم الدنيا والأخرى. وفي نهاية البحث ذكرت بعض الأسباب والنتائج والآثار التي توجد عند تفشي قضايا الثارات القبلية والعصبية الجاهلية، وذكرت أن بعض هذه الأسباب المؤدية إلى ظهور هذه الثارات، قد يكون السبب فيها هو الفرد والبيئة التي يعيش فيها والمجتمع بشكل عام، وقد تكون الأسباب أحياناً، مصدرها الحكومة وبعض مؤسساتها المهملة للواجب وأسأل الله الكريم أن يأخذ بأيدينا جميعاً لمعرفة تقصيرنا وعبوبنا.

إنه نعم المولى والهادي والنصير

هوامش البحث : -

- 1- الثأر : من قولهم ثأرت بالقتيل أي قتلته ، يقال يثأرات فلان أي ياقتلته/ لسان العرب /ابن منظور/ج4/ص97 والصاحح للجوهري/ج2/ص603
- 2- سورة المائدة/ الآية/55-56
- 3- لسان العرب/ج15/ص401 والصاحح للجوهري/ج6/ص2530
- 4- البخاري مع الفتح/برقم(2443) ج5/ص387 قال ابن حجر: الحديث أخرجه بن عدي وأبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي خرج به البخاري بهذا اللفظ، وأخرجه أحمد عن هشيم، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عنه كذلك ، قلت: ورواه الترمذي /برقم(2370) 0
- 5- سورة الفتح/الآية/26
- 6- البحر المحيط/ج8/ص98
- 7- فتح القدير/الشوكاني/ج5/ص59
- 8- رواه أبو داود من حديث جبير بن مطعم /ج14/ص22/كتاب الأدب/باب في العصبية 0
- 9- أخرجه مسلم ص33/كتاب الإمارة/باب وجوب ملازمة الجماعة، وأخرجه النسائي/ص37/كتاب التحريم/باب التغليظ في من قاتل تحت راية عمية /برقم/34125، ورواه ابن ماجه/ج2/ص1302/كتاب الفتن/ باب العصبية
- 10- مسلم بشرح النووي/ج8/ص138/باب تحريم الظلم
- 11- رواه أحمد/ج4/ص130
- 12- سورة الإسراء/33
- 13- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ج9/ص99
- 14- في ضلال القرآن /ج4/ص2225
- 15- زاد المسير في علم التفسير / ج5/ص33
- 16- فتح القدير/ج3/ص243
- 17- جامع البيان /ج2/ص272
- 18- التفسير المنير/وهبة الزحيلي/ج1/ص181
- 19- سورة آل عمران/103
- 20- سورة المائدة/55
- 21- سورة التوبة/71
- 22- الحدود والتعزيرات / ص8
- 23- راجع معجم لغة الفقهاء/ للفرق بينهما/ ص188
- 24- التشريع الجنائي الإسلامي/ج1/ص635
- 25- المصدر السابق/ج1/ص609
- 26- الفقه الإسلامي وأدلته/ج6/ص16
- 27- التشريع الجنائي/ج1/ص610
- 28- الجريمة والعقوبة /ص226
- 29- تفسير الفخر الرازي/ج3/ص391 وفلسفة العقوبة/ص172

- 30- المرجع السابق/ص172
- 31- سورة البقرة/179
- 32- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية/ص308
- 33- الإسلام عقيدة وشريعة/ص /شلتوت
- 34- سورة النساء/93
- 35- سورة المائدة/32
- 36- تفسيرالقرآن العظيم/ ابن كثير/ج1/ص907
- 37- صفوة التفاسير/ج1/ص296
- 38- أيسر التفاسير/ج1/ص440
- 39- الأساس في التفسير/ج2/ص1147
- 40- رواه بن ماجه/برقم2620/ج2/ص874/ قال الشوكاني:الحديث رواه أبو هريرة وأخرجه البيهقي، وفي إسناده يزيد بن أبي زيادوهو ضعيف ، وقد روي عن الزهري مرسلًا، ورواه الطبراني من حديث بن عباس نحوه / نيل الأوطار /ص1430/كتاب الدماء / باب التشديد في القتل 0
- 41- تحفة الأحوذى/شرح سنن الترمذى/ج4/ص546/كتاب الديات/ باب التشديد في قتل المؤمن/ برقم(1395) (وصححه الألباني وقال للحديث سند آخر نحوه ولم يرفعه /صحيح سنن الترمذى/الألباني/ج2/ص0/56
- 42- البخاري مع الفتح/ج12/ص232/كتاب الديات/ باب (ومن يقتل مؤمنا متعمدا)
- 43- تحفة الأحوذى/شرح الترمذى/ج4/ص548/كتاب الديات/باب التشديد في قتل المؤمن/قال الترمذى حسن غريب / قال الشارح أحد رواته هو أبو الحاكم البجلي /هو عبد الرحمن بن أبي نعيم الكوفي 0 وكأنه سبب الغرابة التي ذكرها الترمذى 0
- 44- رواه الإمام أحمد / ج4/ص99/ورواه أبو داود/ج11/ص247/برقم(4264) كتاب الفتن/باب تعظيم قتل المؤمن/قال الشوكاني في نيل الأوطار:رجاله ثقات/ج7/ص50
- 45- مسلم بشرح النووي/ج1/ص83/ باب الكبائر 0
- 46- البخاري مع الفتح/ج12/ص231/كتاب الديات/باب (ومن يقتل مؤمنا متعمدا)
- 47- رواه النسائي/ج7/ص82/ كتاب تحريم الدم 0
- 48- رواه بن ماجه برقم(3932)ج2/ص1297
- 49- رواه الترمذى وحسنه ، ورواه النسائي/ص698/كتاب القسامة/باب ماجاء في القصاص بلفظ متقارب مع رواية الترمذى 0
- 50- سورة الأنعام/164
- 51- سورة الإسراء/15
- 52- سورة الطور/21
- 53- سورة البقرة/286
- 54- سورة المذثر/38
- 55- سورة النساء/111
- 56- أحكام القرآن/ج2/ص773
- 57- المعجم الوسيط/ج2/ص1071

- 58- رواه أبو داود /ج2/كتاب الديات ، قال الألباني: حديث صحيح/ صحيح سنن أبي داود بإختصار السند / ناصر الدين الألباني/ج3/ص851
- 59- أحكام القرآن/الجصاص
- 60- رواه النسائي/بلفظ جنابة بدل جريرة /ج1/ص539/ قال الشوكاني في نيل الأوطار/ص1457/الحديث أخرجه البزار ورجاله رجال الصحيح 0
- 61رواه البخاري/ج5/ص216
- 62- الفقه المنهجي/ج8/ص21
- 63- الفقه الإسلامي وأدلته/ج6/ص318
- 64- الجريمة والعقوبة/ص423
- 65- سورة العلق/5
- 66- سورة آل عمران/104
- 67- سورة الحجرات / 9
- 68- سورة البقرة/179
- 69- سورة الحجرات/9

المراجع :-

- 1- القرآن الكريم
- 2- فتح القدير : محمد بن علي الشوكاني / ط1/1998م/ دار إحياء التراث / بيروت 0
- 3- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : شهاب الدين الألوسي البغدادي / ط1/ دار الفكر / بيروت 0
- 4- في ظلال القرآن : سيد قطب / ط7/1978م/ دارالشروق بيروت
- 5- زاد المسير في علم التفسير : جمال الدين بن الجوزي / ط4/1987م 0
- 6- جامع البيان : ابن جرير الطبري / ط1998م م دار الفكر/بيروت
- 7- التفسير المنير : د/ وهبة الزحيلي / ط1/1991م/ دارالفكر/بيروت
- 8- مفاتيح الغيب : تفسير الفخر الرازي / ط1308هـ المطبعة الخيرية 0
- 9- تفسير القرآن العظيم : للحافظ ابن كثير الدمشقي / ط1 / 1999م/ دارالفكر/بيروت
- 10- أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير : أبي بكر الجزائري / ط2 / 1997م/جده0
- 11- الأساس في التفسير : سعيد حوى / ط2/ 1989م دار السلام / القاهرة 0
- 12- صفوة التفاسير : محمد بن علي الصابوني ط1980م / دار القرآن / بيروت
- 13- احكام القرآن : أبي بكر بن العربي / دار المعرفة / بيروت 0
- 14- أحكام القرآن : احمد بن علي الجصاص / ط / دار الكتاب العربي/بيروت0
- 15- صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل البخاري / ط5 / 1993م/ دار ابن كثير دمشق
- 16- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج النيسابوري / ط : دارالمعرفة بيروت 0
- 17- المسند: للأمام أحمد بن حنبل الشيباني / ط2/ 1999م / دار الرسالة / بيروت0
- 18- سنن النسائي : احمد بن شعيب بن علي النسائي / ط2 / 1986م/ دار البشائر لبنان
- 19- عون المعبود شرح سنن أبي داود / محمد شمس الحق العظيم / ط1995م / دار الفكر / بيروت 0
- 20- سنن ابن ماجه/ الحافظ محمد بن يزيد القزويني : إختصار / محمد ناصر الدين الألباني / ط3/1988م/ دار الكتب العلمية /بيروت 0
- / المكتب الإسلامي/ بيروت 0
- 21- سنن الترمذي / إختصار الألباني ط1 / 1988م بيروت
- 22- لسان العرب : جمال الدين بن منظور / ط1 / 1995م / دار إحياء التراث / بيروت 0
- 23- الصحاح : إسماعيل بن حماد الجوهري / ط1 / 1956م القاهرة
- 24- البحر المحيط : محمد بن يوسف الأندلسي / ط1م 1993م / دارالكتب العلمية / بيروت 0
- 25- معجم لغة الفقهاء : د/ محمد رواس قلعه جي / ط1 / 1996م/ دارالنفائس/بيروت
- 26- المعجم الوسيط : د/ ابراهيم أنيس / ط : دار المعارف 0
- 27- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : د/ اي ونيسنك/ ط:مكتبة/بريل ليدن/1936م

- 28- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فواد عبد الباقي / ط1984م /
المكتبة الإسلامية / تركيا 0
- 29- الحدود والتعزيرات عند ابن القيم : د/ بكر أبو زيد / ط1 / 1983م
المكتب الإسلامي / بيروت 0
- 30- الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي : محمد أبو زهرة / ط1 / دار الفكر العربي
القاهرة 0
- 31- التشريع الجنائي الإسلامي : عبد القادر عودة / ط5 / 1968م 0
- 32- الفقه الإسلامي وأدلته : د/ وهبة الزحيلي / ط2 / 1985م / دار الفكر / دمشق 0
- 33- الأحكام السلطانية / علي بن محمد الماوردي / ط: دار الفكر / بيروت 0
- 34- فلسفة العقوبة في الفقه الإسلامي : محمد أبو زهرة / ط: 1371هـ / دار الكشاف / مصر 0
- 35- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية : يوسف حامد العالم / ط2 / 1994م
الدار العلمية الرياض 0
- 36- الإسلام عقيدة وشريعة : الشيخ محمود شلتوت / ط2 / دار القلم / القاهرة 0
- 37- الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي : د/ مصطفى البغا
وآخرون / ط / 1989م / دار القلم دمشق 0
- 38- فتح الباري شرح صحيح البخاري/ أحمد ابن حجر العسقلاني / ط1 / 1988م
الرياض 0
- 39- تحفة الأحوذني / شرح سنن الترمذي / ط1995 / دار الفكر/بيروت 0

خلاصة البحث

هذا البحث المتواضع ناقشت فيه قضية الثارات القبلية الموجودة في اليمن والتي صارت من القضايا المستعصية منذ عشرات السنين وحاولت أن أبين موقف الشريعة الإسلامية في محاربتها للعصبية والطائفية وكل النعرات الجاهلية.

وأن نظرة الإسلام إلى الجنايات والجرائم المختلفة هي نظرة عادلة وحازمة، فقد جاء الإسلام بأنواع من المعالجات للمشاكل الفردية والجماعية، التي قد تؤدي إلى إزهاق الأرواح وهتك الأعراض ونهب الأموال، وذكرت بعض أسباب الثارات القبلية وأثارها في حياة الفرد والمجتمع وماهي المهام والواجبات في محاربة هذه الثارات الجاهلية، والأمراض الاجتماعية الخطيرة، وبينت اهتمام الإسلام بالمحافظة على النفس والعرض والمال وماهي العقوبات الرادعة التي واجه بها الجناة، وأن هذه الحدود الشرعية التي فرضها الإسلام إذا طبقت في حياة الناس، فسوف يعيش الفرد والمجتمع في ظلال الأمن والسكينة والطمأنينة.

وفي نهاية البحث ذكرت بعض الأسباب والنتائج والآثار التي توجد عند تفشي قضايا الثارات القبلية والعصبية الجاهلية، وذكرت أن بعض هذه الأسباب المؤدية إلى ظهور الثارات، قد يكون السبب فيها هو الفرد والبيئة التي يعيش فيها.

وقد تكون الأسباب أحياناً مصدرها الحكومة والتساهل الموجود في بعض مؤسساتها وأرجو أن أكون قد وفقت في محتويات هذا البحث، وفي اختيار القضية التي ناقشتها.

والله حسبنا ونعم الوكيل